فعالية الوقف الإسلامي الحضاري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإسهاماته في تمويل المشاريع والمؤسسات ودعم أهدافها

The effectiveness of the Islamic Waqf in economic and social development, and its contributions to financing projects and institutions and supporting their purposes

أحمـد فرفـا[1]، عبد الرحمن السنوسي[2]،

[1] جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، مخبر الشريعة (الجزائر)، a. farfa@univ-alger.dz

[2] جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة (الجزائر)، assanou@gmail.com

تاريخ الارسال: 2022/11/20 **تاريخ القبول:** 2023/06/05 **تاريخ النشر:** 2023/06/15

ملخص:

لقد كان للوقف دوراً بارزاً في حياة الناس ردحاً من الزمن، استطاع من خلاله التأثير على مختلف جوانب الحياة ونواحيها، المادية والسياسية والدينية والاجتماعية، وكان يُشكل أحد دعائم المجتمع الإسلامي من خلال البناء والمساهمة للنهوض بحاجات الناس ومتطلباتهم الضرورية، والذي يُعد من الركائز الأساسية الداعمة لبرامج التنمية المستدامة، وتتناول هذه الدراسة اسهاماته في حفظ ورقي المجتمع الإسلامي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، كمكسب حضاري متجذر في التاريخ، بالاعتماد في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي

وتهدف هذه الدراسة إلى تثمين دور الوقف في تحقيق التنمية الفعلية نتيجة ما شهده الوقف من خلال دوره الاستثماري في تمويل المشاريع وتكريس الإنتاج وتحسين المنافع، وقد توصلنا إلى نتائج: كفاءة وفعالية التمويل بالوقف في أنه تكفّل بتمويل القطاعات والمجالات الضرورية في حياة الناس وتخفيف عنهم الكثير من العناء وكذا العبء على الدولة لتقليص البطالة وتحسين الوضع الاجتماعي وتقليل الفوارق بين فئات المجتمع بنشر المبادئ.

كلمات مفتاحية: الوقف الإسلامي، المجتمع، التكافل البعدي الاقتصادي، الحضارة، التنمية المستدامة.

تصنيفات JEL : M54 ،M15

Abstract:

For a long time, waqf played a great role in people's lives in that it could impact on all life domains: material, political, religious and social. It has constituted a pillar for the Islamic society through construction and taking part in the satisfaction of people' s vital needs; thus, contributing for the preservation and prosperity of the Islamic society : which is one of the main pillars in support of sustainable development socially and politically;. This researtch discusses the role of Alwaqf This is considered a civilizational gain deeply rooted in the Islamic history due to its spacious influence in all that it provides several generations So that; following this descriptive and analytical approach development as a result of achievements in the waqf sector. It aims at realizing real development via financing projects and promoting production and services. we have reached some results; as well as to the efficiency and effectiveness of financing through waqf that contributes to accumulating the capital It's a financed the sectors and fields vital in people' s lives and lightened the burden of the country by limiting unemployment and improving the social condition and narrowing the difference between the social classes through spreading principles.

JEL Classification Cods: Do, G2, M14

المؤلف المرسل: أحمـد فرفـا ، **الإيميل:** sarahmoulai8@gmail.com

1 ـ مقدمة:

يُعتبر الوقف من التجارب الاجتماعية والاقتصادية التي رافقت المجتمع الإسلامي من خلال الحضارات والأزمنة التي خلت، حيث اتسم بالمرونة والشمولية مما جعله نظاماً إسلامياً متكاملاً ذو موقف مشرف في نهضة المجتمع الإسلامي فكان أحد الدعائم الأساسية لتنمية المجتمع والتأثير في كيانه وتطوره، بحكم أن الوقف لم يقتصر على الجانب الدّيني فقط، بل تعداه إلى الجوانب الحياتية الأخرى بمختلف المرافق والمنشآت والحاجات، الاجتماعية والتعليمية والزراعية، إضافة إلى المؤسسات التي ساهم الوقف في تمويلها، فكان أهم الركائز الأساسية في تعبئة الجهود التنموية والتكافلية، كمؤسسة تنمية، مما ساعده على التقدم في كل نواحي الحياة، ومن جانبٍ آخر فقد ساعد التمويل الوقفي على توسيع المشاريع التنموية الخيرية، من خلال المبادرات السامية لمؤسسة الوقف في إنشاء مشاريع استثمارية تمويلية لتحسين الأهداف والأغراض الوقفية الاجتماعية منها والاقتصادية ، وهي مبادرات وقفية ذات قيمة اجتماعية وخيرية، ندعو إلى تفعيلها وضرورة التمسك بها لخدمة المجتمع، ومن هنا ارتأينا طرح الإشكال التالي:

ما هو دور الصيغ والآليات في توفير التمويل للمشاريع الوقفية وتفعيل إمكانياته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات وفيما تمثلت وأهدافها؟

1 ـ 1 : وتدخل تحت هذا الإشكال بعض الأسئلة الفرعية:

1 ـ ما هو الوقف الإسلامي؟

2 ـ كيف يساهم الوقف الإسلامي في الرفع من مكانة الناس الاجتماعية والاقتصادية؟

3 ـ ما هي أهم أغراض الوقف وأشكاله من خلال دوره وآلياته في دعم المشاريع الاستثمارية؟

فرضيات الدراسة:

1 ـ 2 وتتشمل فرضيات هذه الدراسات في:

- القطاع الوقفي يُحقق أهداف المجتمع الإسلامي من خلال تلبية احتياجاته على المدى الطويل.
- الاهتمام بالوقف الإسلامي يُحدث تأثيرا مباشراً على الجانب الاجتماعي من خلال تحسين عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- الآليات والصيغ الوقفية الحديثة تُساهم في دعم المشاريع الوقفية، من خلال ما تُقدّمه من حلول استثمارية تعمل على تحقيق أكبر عائد لفائدة المؤسسة الوقفية، لتوظيفها في مشاريع التنمية المستدامة.

1 ـ 3 أهمية الدراسة:

لا شك أن الوقف له دور عظيم ومكانة جليلة في حفظ كيان المجتمع، فقد دعت الحاجة إلى قطاع الأوقاف أكثر مما سبق، وقد عرف الوقف الإسلامي في الماضي ازدهاراً عظيماً بما يُساهم في الرفع من مكانة الناس الاجتماعية والتعليمية والدينية والاقتصادية، حيث كان له الفضل في إرساء معالم المجتمع الإسلامي، وهو ما يحتاج إليه اليوم من خلال مقصد الوقف التعبدي، والدور الاجتماعي والاقتصادي له المنوط به في جانب الدعم والتمويل من خلال تأكيد الدور الاجتماعي والاقتصادي لنظام

الوقف كآلية لتعزيز دوره في خدمة المجتمع، وتعميق روح التكافل والتعاون لحاضر الناس، وضمان استمرارية الثروة للأجيال المتعاقبة من خلال الرؤى والصيغ الإسلامية.

1 ـ 4 أهداف الدراسة:

من خلال الدور الذي عُرف به الوقف الإسلامي يكون قد قطع طريقاً كبيراً في التحسين من الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، ولذلك ففي هذه الدراسة سنقف على أهم اسهامات الوقف الإسلامي في الماضي، ومن جهة أخرى سيتم التطرق إلى كيفية استغلال هذا النظام الإسلامي المتكامل في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادي للمجتمع المسلم الحديث من خلال:

1 ـ الدعوة إلى الاهتمام أكثر بقطاع الأوقاف وتحسين وضعيتها لكي تؤدي دورها المنوط بها.

2 ـ محاولة بيان كيفية الاستفادة من الوقف الإسلامي في وقتنا المعاصر، بفضل مختلف الصيغ والأساليب الحديثة وتوظيفها في المؤسسة الوقفية.

3 ـ التأكيد على ضرورة هذا المكسب الحضاري في تلبية احتياجات المجتمع وتحسين مستوياته.

4 ـ استغلال المجال الوقفي في كل مناحي الحياة لدعم وتطوير أغراض التنمية المستدامة، والرقي بمكانة الناس الاجتماعية والاقتصادية.

1 ـ 5 منهج الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى محورين، المحور الأول تم التطرق فيه إلى مدلول الوقف الإسلامي، ودوره الاقتصادي والاجتماعي، باستعراض فكرة تطور الوقف ومساهمته في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، ثم عرجنا على ذكر أبعاده، وممارساته في العالم الغربي، وأما المحور الثاني فإني حاولت من خلاله استعراض بعض الجهود الوقفية القادرة على إعادته لمسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مختلف نواحي الحياة بالنسبة للمجتمع الإسلامي المعاصر، والمتطلبات الكفيلة بإعادة إحياء هذا القطاع الحيوي للاستفادة منه، وذلك من خلال الرؤى الكفيلة بالنهوض به، والتي تخدم المجتمع بدرجة أولى طبيعة الموضوع تستوجب الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو باعتقادنا الأنسب لهذه الدراسة، من خلال تحليل المعلومات والمادة العلمية، وإعطاء صورة للقطاع الوقفي، ودوره البارز والفعّال في التنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية منها والمساهمة التنموية القائمة على تطوير مؤشر الأوقاف في العالم الإسلامي وأهدافها الخيرية في خدمة المجتمع الإسلامي.

1 ـ 6 الدراسات السابقة:

تُعتبر هذه الدراسة امتداد لبعض الدراسات السابقة في نفس الموضوع، حيث حاول الباحث من خلاله إنشاء فكرة ربط الأوقاف بالتنمية المستدامة ودورها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وما من شأنها أن تقدمه في تحقيق التنمية ومن الدراسات

1 ـ دراسة هليل أحمد محمّد 2006: المجالات الوقفية المقترحة غير التقليدية للتنمية المستدامة:

جاءت هذه الورقة البحثية منبهة على العديد من المجالات الوقفية المقترحة في سبيل إسهام الوقف في التنمية المستدامة: تناولت من خلالها التنظيم الفني للصكوك الوقفية وإمكانية تداولها، إضافة إلى أشكالها والغاية من ورائها، والبعد الاجتماعي في

هذا النوع من الصيغ الوقفية، وبحث كل من التكييف الفقهي والحكم الشرعي والآليات المقترحة، وفكرة إنشاء صناديق الوقف ضمن إطار تحديث إدارة العمل الوقفي بأسلوب حديث، وتطمح من خلال ذلك إلى: تحقيق أهداف تمويل معظم مشروعات التنمية في المجتمعات المعاصرة، وتوظيف جهود المحسنين والمتبرعين بما يكفل تحقيق المصالح وتعزيز الخدمات لتنمية المجتمعات.

1 ـ دراسة بعنوان الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المحلية للباحثين: د أوكيل أورابح ـ والأستاذ مسعد عبد القادر، تناولا من خلاله مفهوم الوقف من المنظور الإسلامي وأقسامه وأنواعه، ثم عرجا على خصائص الأصول الوقفية، وتعرضا لبعض المفاهيم حول التنمية وربطها بالوقف من حيث التمويل وآثار ذلك الاجتماعية في معالجة البطالة وحركية الاستثمار و كان من أهم نتائج بحثهم: أن الوقف يُعد أداة اختيارية واستثمارية فعالة؛ لإعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2 ـ دراسة أخرى بعنوان: الوقف والتنمية المستدامة للباحثين: نور الدين زمام ـ و نجاة يحياوي، وقف من خلاله الباحثان على أهمية الوقف ومضمونه التنموي من خلال رؤية تكاملية واستشرافية من جوانب عدة، أهمها: الأهمية التنموية لتراكم الثروة الوقفية، ومبدأ تأكيد التنمية المستدامة للوقف من حيث متطلبات أجيال المستقبل وحقهم من الثروة دون إهدار ذلك أو المساس به، ويكفل ذلك نظرة الإسلام من حيث نظام الزكاة والأوقاف والمؤسسات المالية الإسلامية، ومن أهم نتائج هذا البحث: أن للووقف دوراً بارزاً في تحقيق التنمية من وجوه البر التي عمل الإسلام على مراعاتها من الفئات الاجتماعية وتقليل الفوارق الاجتماعية وتحقيق التكافل الاجتماعي، وهذا هو محور النظام الاقتصادي الإسلامي ومحوره الأساسي.

1 ــ 2 ــ 1 تعريف الوقف والتنمية في الشريعة الإسلامية

ــ الوقف لغة: (حبس) الحاء والباء والسين. يقال حبسته حبسا. والحبس: ما وقف. يقال أحبست فرسا في سبيل الله. والحبس: مصنعة للماء، والجمع أحباس. (ابن منظور، 1979)

(وقف) الدار للمساكين وبابهما وعد أيضا.

ــ التعريف الاصطلاحي الشرعي للوقف: عرفه ابن عرفة بقوله:" إعطاءُ منفعةِ شَيءٍ مدةَ وجودِهِ لازِماً بقاؤهُ في مِلكِ مُعطيهِ ولوْ تقديراً " (الرصاع ، 1993، صفحة 539)

ــ أما التعريف الفقهي القريب من الأصل والذي جُمعت فيه ألفاظ من الحديث النبوي هو تعريف موقف الدين ابن قدامة المقدسي رحمه الله بقوله: " تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة ".

وهو مأخوذ من حديث رسول الله ﷺ حين قال لعمر بن الخطاب ﷺ: " احْبِسْ أَصْلَهَا وَسَبِّلْ ثَمَرَتَهَا". (الرازي، 1999، صفحة 344)

ــ مفهوم التنمية في الإسلام:

التَّنمية المستمرَّة: التَّنمية التي تتوفَّر لها مقوِّمات ناجحة ثابتة تكفل لها الاستمرار حث الإسلام على العمل وعمارة الأرض واستثمار خيراتها، وهو ما يُعبر عنه في معظم الكتابات في علم الاقتصاد، و التي تكلمت عن مفهوم التنمية الحديثة.

وقد جاء في أحكام القرآن للجصّاص معنى عمارة الأرض واستثمارها في قوله: " يعني أمركم من عمارتها بما تحتاجون إليه. وفيه الدلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة، والغرس، والأبنية. (الجصاص، 1994، صفحة 213)

كما جاء كذلك في تفسير القرطبي ما يتعلق بالتنمية من استثمار الأرض وعمارتها طلبًا للرزق.

ولقد حاول بعض الدارسين الإسلاميين اشتقاق مفهوم التنمية من بعض النصوص القرآنية، من خلال مدلولاتها ومعانيها، نذكر منها قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ (61)﴾ هود: ٦١.

إن الإسلام ينظر إلى التنمية نظرة شمولية تجمع بين تطوير كل من الأرض، الموارد الطبيعية، والموارد البشرية. لذلك اهتم الإسلام بالتنمية، واعتبرها عبادة لله تعالى، وجعلها من واجبات الاستخلاف. (الرماني ، 2016، صفحة 18)كما جاء في الآية السابقة.

2 ـ المحور الأول: صورة الممارسات الاجتماعية والاقتصادية للوقف في العالم الإسلامي والغربي:

المسؤولية الاجتماعية وصورها من قبيل الفعل الخيري؛ لأن فعل البر والإحسان والتعاون من مجمل المسؤولية الاجتماعية في الإسلام، ولا تعني ذلك فقط ما يُقدمه الإنسان للمجتمع من سبل الخير والصدقة وغيره، بل هي قربة وعبادة يتقرّب بها إلى الله، كما هو شأن الزكاة وغيرها، لذلك ارتبط بالوقف من خلال حاجة الإنسان إليه، فالوقف يُعتبر من أعلى درجات الصدقة والتبرع بالخير لصالح المجتمع، ذلك أنه من الصدقات التي تتسم بالدوام والاستمرار حتى بعد وفاة صاحبها، فينتفع بها الجيل الحاضر وكذا الأجيال المتعاقبة، وبالتالي فمن حكمة الوقف أن مشروعه لا يُحقق التنمية المستدامة فحسب، بل يتعداه إلى كل صور المسؤولية الاجتماعية ونهضة المجتمع بمختلف أبعاده.

2 ــ 1: صور المسؤولية الاجتماعية للوقف وأشكاله عبر التاريخ الإسلامي:

لم يتراجع الوقف في السابق حتى في حالات الضعف التي مرت به الأمة الإسلامية، وذلك من خلال الدور الذي ساهم به في نهضة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، "فمن خلال ما دلّت عليه الدراسات التاريخية أن الوقف لم يتوقف حتى في عصور الانحطاط والتمزق، بل كان في تزايد مستمر، وذلك بسبب اقبال المسلمين على تحبيس الثروات والتنافس في الخيرات، مما كشف عن أهمية تراكم الثروة الوقفية عبر العصور؛ حيث ما انفكت تزداد في حالات عديدة" (زمام و يحياوي ، 2017، صفحة 196) مما أسهم في حفظ ورقي المجتمع الإسلامي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

وإلى جانب ذلك ومن خلال الانتشار الواسع للأوقاف والكم الهائل لصورها الاجتماعية والخيرية، استطاع الكاتب الشهير مُحَمَّد عمارة إحصاء أكثر من خمسة وثلاثين مجالاً تشهد على تمويل الأوقاف لمختلف ميادين صناعة الحضارة الإسلامية، وإشاعة مقادير كبيرة من العدل الاجتماعي بين الكافة، وإضفاء طابع إنساني جميل ورفيع على هذه الحضارة، وبالوقف حفرت الآبار وأُجريت الأنهار، وعُبّدت الطرق، وبذلك عمّ خيره المجتمع والبيئة بشكل عام.

وهكذا، ظهرت تجلياتها بشكلٍ واضحٍ وعلى نطاق واسع من رقعة الدول الإسلامية في ذلك الوقت، " فكانت من أفضل صور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة لأحقاب من تاريخ البشرية، وقد أشار إلى هذا رجل على غير دين الإسلام؛ يُدعى جون ساندويك، خبير إدارة الثروات الإسلامية في سويسرا، ولم يمنعه اهتمامه البالغ بالجانب الاقتصادي للأوقاف والحاجة إلى جعلها جاذباً للاستثمار من أن يقول:" للأسف لم يتم تطوير مفهوم الأوقاف والانطلاق به بالشكل الذي يتناسب مع التجربة

الإسلامية الأولى،... في الوقت الذي يؤكد فيه التاريخ أن الأوائل من المسلمين اهتموا بالأوقاف، حيث كان للأوقاف دور كبير عبر التاريخ في البناء الحضاري والتنموي، وتلبية حاجات المجتمع المتنوعة ودعم البرامج النافعة لعموم الناس) (ها تعاني الأوقاف تراجعاً في البلاد الإسلامية وتتطور البلاد الغربية، 1433، صفحة 5).

ولقد تكرست هذه النظرة الإسلامية للأوقاف بالممارسة الاجتماعية، من خلال التاريخ الإسلامي، متطورة جداً من حيث الحجم والأغراض، فقد بلغت الأوقاف الإسلامية مقداراً ملحوظاً جداً من مجموع الثروة الإنتاجية في جميع البلدان الإسلامية، التي أتاح لها تتابع السنين فرصة كافية لتراكم الأموال الوقفية. (قحف ، 2006، صفحة 195)

ومن الواضح أن أكثر من نصف الأوقاف قد تم رصده لتنمية الإنسان روحياً وعلمياً وسلوكياً، والباقي لتلبية الاحتياجات المادية للإنسان، على وجه المواساة والمؤاخاة والرفق والإحسان" (الريسوني، الوقف الإسلامي، مجالاته وأبعاده، 2014، صفحة 64)

يقول الدكتور الريسوني :" أن الوقف بمبادئه وأحكامه، وبدوره التاريخي الكبير، وبإسهاماته الضخمة في بناء المجتمع الإسلامي وترقيته وتقويته وتمدينه، يُعتبر رصيدا دينياً وحضاريا هائلاً، يمكن الاعتماد عليه في تحسين أوضاع المسلمين اليوم، والإسهام الفعال في معركة التنمية والنهضة. ولكن يحتاج إلى عناية ورعاية وإلى تطوير وتمكين، لكي يأخذ الوقف مكانته ويستأنف رسالته على نحو أوسع وأنجع مما هو عليه الآن" (الريسوني، الوقف الإسلامي مجالاته وابعاده، 2014، صفحة 69).

2 ــ 2 : صور ممارسة الوقف في العالم الغربي:

بالنظر إلى التجربة الغربية، ساهمت التغييرات الاجتماعية والاقتصادية، التي رافقت صعود النظام الرأسمالي في أوروبا، في تطوير القطاع التطوعي بشكلٍ كبيرٍ، حيث تجذرت مسائل الإغاثة وإعانة الشرائح الاجتماعية لتُصبح جزءاً من المشهد الاجتماعي والاقتصادي في هذه الدول. وكتتويج لهذا المسار، تم – مع مطلع سنة 2005 – إدراج العمل التطوعي في مسودة الدستور الأوروبي ثم في الميثاق الأوروبي، كأحد الأنشطة الاجتماعية الاستراتيجية لدول المجموعة الأوروبية، كما ظهرت في السنوات القليلة الماضية العديد من الشركات العملاقة التي قامت بوقف جانب من أموالها أو عائداتها لأعمال الخير والإحسان ورعاية الفقراء".

وقد تطور العمل الخيري في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تُعد الرائدة في هذا المجال، حيث تتطور عدد المنظمات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية من حوالي 142755 منظمة سنة 2005 إلى 1536084 منظمة سنة 2013، ووصلت قيمة التبرعات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 335.17 بليون دولار سنة 2013 مثلت منها تبرعات الأفراد ما قيمته 72% من إجمالي التبرعات. ومن أشهر المؤسسات الوقفية في الولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة بيل وميلندا غيتس الوقفية Bill and Melinda Gates Faoundation والتي تُعتبر أكبر في الوقفة، وقد كانت نتيجة لدمج مؤسستين خيريتين إحداهما تهتم بالتعليم والأخرى بالأمور الصحية، أما الآن فهدفها رعاية الطلبة في أمريكا ومساعدة الموهوبين خاصة. وهناك أيضاً وقفية كارنيجي التي تُشجع العمل الخيري من خلال منح جائزة كل سنتين للأكثر تميزاً في ذلك المجال، بالإضافة إلى مؤسسة فورد وغيرها (جعفر ، 2014، صفحة 12).

وهكذا، فإن الغرب قد استفاد من فكرة الأوقاف في البلدان العربية والإسلامية وعمل على بلورتها وتفعيلها بأشكال وأساليب مختلفة تُعتبر تجارب ناجحة بالنسبة لها، خاصة في ميدان التعليم والصحة والجمعيات الخيرية الناشطة بصفة عامة.

وبناءً على ما سبق توجد العديد من العبارات القريبة من الوقف عند الغرب منها استعملها للدلالة على العمل الخيري والوقف بشكلٍ عام، وهي مصطلحات تحمل في مضمونها معنى الأوقاف ومن أبرزها:

أ ـ مصطلح (Endowment) أي الهبات الدائمة: وهذا المصطلح معناه: وقف، منحة، هبة.

ب ـ مصطلح (Trust) أي الأمانة الوقفية: وتتعني وقف، أمانة، ثقة. وينقسم الترست بحسب المستفيدين منه إلى الترست الخاص، وهو شبيه الوقف الأهلي، أ توزع منافعه على أشخاص معنيين كالورثة، والترست الترست الخيري أو الترست العام، ويكون الغرض منه تحقيق نفع عام للمجتمع وهو شبيه بالوقف الخيري.

ت ـ مصطلح (Faoundation) أي المؤسسة الوقفية، هي هيئة أوقاف مختصة بالعمل الخيري تستحوذ على أصول مالية وقفية تستخدمها لتمويل أعمال النفع العام في المجالات الخيرية المختلفة.

ث ـ مصطلح (Association) أي الجمعية: هي التي تقوم بتكوينها عدد من الأشخاص، دافعهم هو حب الخير وخدمة المجتمع أو فئة اجتماعية معينة. (عبد الحليم، 2006، صفحة 5)

ومثل هذه المصطلحات المستعملة في الغرب هي تحمل في طياتها معنى الوقف و غرضها الإنفاق والرغبة في تقديم الخير والتبرع للأعمال الخيرية، فحاولوا في الغرب تطوير هذا الجانب الخيري في مختلف قطاعاتهم، ونحن نرى أن معظم جامعاتهم ومستشفياتهم هي وقفية خيرية ولها إيرادات خاصة بعيدة عن القطاع العام، وبالتالي فقد استفادوا من الصبغة الوقفية وطبقوه على أغراضهم وأحسنوا الاستفادة من هذا النظام الإسلامي المحض.

2 ــ 3: أهم المجالات التطبيقية للوقف في المجتمع الإسلامي:

وبالعودة إلى الماضي، فإننا نجد أن الأوقاف في البلدان العربية والإسلامية من المؤسسات المتجدرة في التاريخ الإسلامي، من حيث الأشكال المباشرة والإسهامات التي قدّمتها في التنمية الاجتماعية والدينية وحركتها الفعلية في النظام الاجتماعي الإسلامي، من الوقف على المساجد والصحة والتعليم وغيرها من المهام والأوجه الذي اضطلع بها وترك من خلالها أثرا بارزاً ومشرفاً.

وهكذا، عرفت المجتمعات الإسلامية نظام الوقف منذ القدم، فقد كان هذا النظام ولا يزال يُشكل قاعدة لبناء مؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية والإسلامية والغربية على حد سواء في مختلف مجالات التكافل الاقتصادي، والاجتماعي، الديني، والخدمي وغيرها من المجالات المختلفة، بل بالإمكان القول أن نظام الوقف قد نقل الاهتمام من الدائرة الفردية إلى الاهتمام العام والشعور بالمسؤولية اتجاه المجتمع والدولة، وهذا هو عنصر المسؤولية الاجتماعية وصورها عند المسلمين في الوقف وهي بعدة أشكال أهمها:

أ ـ الوقف على المساجد:

فالمسجد يُعتبر منارة لنشر المعرفة، ومركزاً لتهذيب الأخلاق وتقويم السلوك ونشر الفضيلة، وتزكية النفوس، فكان محور حياة اليومية للمسلمين، يقصدونه للاجتماع والعبادة خمس مرات في اليوم على الأقل، وبهذه اللقاءات اليومية المتقاربة تتكون الجماعة الإسلامية المتماسكة، وتنشأ الروابط المتينة بين أفرادها، ويندمجون في العمل الاجتماعي المثمر ويتمرنون على روح الإيثار والاهتمام بالآخرين، ويتعاونون على المصالح العامة.

حيث أن الوقف من خلال ارتباطه بالجانب الخيري والديني كان من أولويات الناس وأهدافها في الوقف هي الاهتمام بالمباني الدينية المتعلقة بالعبادة، والمتمثلة في المساجد والمؤسسات الدينية التعليمية، ويُمكننا القول بأن ازدهار الأوقاف كان بسبب حرص المسلمين وشعورهم الديني القوي من خلال المساهمة في إنشاء المساجد وتعميرها لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ (18) ﴾ سورة التوبة: الآية: 18، ولقوله ﷺ: ((من بنى لله مسجداً ولو كمفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة)) (مسلم، 1928، ص68). ولم تكن المساجد مكان لأداء الصلاة فقط، بل كانت مراكز نشر للإسلام، وتعليم المسلمين. وبفضل الأوقاف ظلت المساجد تؤدي رسالتها بعيداً عن الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية،

حسب مُحَمَّد شريف أحمد: لقد أدى الوقف خدمةً مشهودةً في مجال تشييد المساجد والجوامع والتكايا وتعيين رجال مختصين لإقامة الشعائر الدينية " (شريف، 1983)، فإذا تم البناء المسجد أو الجامع فرح الناس به كثيراً بإضافة دور للعبادة وعمارته، وبالإضافة إلى المساجد والجوامع فقد عُرفت كثيراً من المنشآت الدينية، مثل الخوانق والربط والزوايا المختصة في تعليم القرآن الكريم والعلوم الشرعية، منها الكتاتيب لتعليم الصغار القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم.

وبهذا تكفلت المساجد – على مر التاريخ الإسلامي – إعداد النماذج الإنسانية العالية في الإيمان والعلم والآداب والسلوك الحميد والأخلاق الفاضلة، وأسهمت، وما تزال تُسهم في بناء الإنسان الصالح الذي يصلح ولا يُفسد، ويبني ولا يهدم وينفع ولا يضر. ولهذا فإن المسجد يستحق العناية التامة والدعم الكامل ليتمكن من الاستمرار في أداء وظائفه الدينية والتربوية والاجتماعية، وإلا فسيعم الفساد وتضعيف الأخلاق ويكثر الإجرام" (بوركبة ، 1996، صفحة 66)

ب ــ الوقف على المدارس:

شُيدت المدارس بفضل الأوقاف في جميع أرجاء الدولة الإسلامية وأوقفت عليها الأراضي والعقارات، مثل ما فعله صلاح الدين الأيوبي الذي وقف أراض زراعية وبيوتاً وحوانيت على المدارس، ثم استمر المماليك من بعده على هذا النهج، وهو ما حقق نهضة علمية واجتذب الطلاب من جميع أنحاء العالم الإسلامي" (الجمل، 2006، صفحة 144).

وقد تطورت العديد من المدارس والمؤسسات التعليمية نتيجةً لدعم الوقف حتى أضحى معظمها في مستوى الجامعات الكبرى، كالقرويين بفاس، والجامع الأزهر بمصر، والمسجد الأعظم بالجزائر، وجامع الزيتونة بتونس، والمسجد الأعظم بطرابلس، وقد صاحب ذلك إنشاء العديد من المكاتب الكبرى أسهم الوقف فيها، من حيث توفير الظروف الملائمة للطلاب من أجل المطالعة والدراسة، وكذا من أجل الحفاظ على الكتب المعروفة من تراثنا المكتوب، فكانت هناك أوقاف المكتبات الكبيرة الملحقة بالمعاهد العلمية أو المساجد، فقد تميّز عهد الدولة الموحدية في الغرب(706هـ) بظهور المكتبات الحبسية العمومية. وقد اشتهر منها الخزانة التي حبسها الشيخ أبو الحسن الشاري(ت649هـ) وألحقها بمدرسته بمدينة سبتة" ، كما تم هناك تخصيص أوقاف كدور لفائدة طلاب العلم.

فالوقف التعليمي يُسهم في إيجاد الإنسان الذي يصلح للتنمية ويدفع بها إلى الأمام. والدول اليوم تتقدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بقدر ما تتقدم في تعليم أبنائها.

ويختلف مفهوم الوقف في البيئة الإسلامية وغايته وأشكاله عن الوقف في الدول الغربية، فقد عرفت الأخيرة قديما الوقف على بعض ميادين البر، ولكنه كان مقصوراً على المعابد والمدارس، أما في العصر الحاضر فقد انتشرت المؤسسات الخيرية والاجتماعية الغربية المتعددة، وظاهر اندفاع الغربيين نحو إقامة المؤسسات الإنسانية العامة إما لطلب الجاه والشهرة أو خلود الذكر أو لوجود الإعفاءات الضريبية المغرية للمتبرعين وللأوقاف، وللمرونة القانونية في الاستجابة لكل رغبة خير مهما رافقها من حرص وتحفظات، ثم الإدارة الأهلية المستقلة للأوقاف.

ولذلك، كان للمؤسسات الوقفية حضوراً عميقاً في المجتمعات العربية والإسلامية، ووجوداً بارزاً في وجدان الشعوب، ومرآة للإنسان المسلم الذي يتحرك في دوائر الخير بإرادة قوية وبدافع خيري يحمله على روح التضامن والتكافل والمسؤولية الاجتماعية

2 ـ 4 ـ 1 تفعيل المساهمات الوقفية لتحقيق التنمية الاجتماعية:

تُعتبر الأوقاف من الصيغ التمويلية والتكافلية المطروحة اليوم كأحد البدائل القادرة على تفعيل دور المجتمع المدني في العمل الخيري، وتعبئة الجهود الأهلية الذاتية والموارد المحلية من أجل التنمية والتكفل الذاتي بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية

ما حققته الأوقاف سابقا يعتبر من أفضل صور المسؤولية الاجتماعية لأحقاب من تاريخ البشرية، لكنها ما لبثت أن شهدت بعض التراجع، نظراً لبعض الإهمال من جهة وتدخل بعض الحكومات في تغيير حجة الواقف وصرف الاهتمام عنها من طرف الهيئات المختصة في الأوقاف في قطاع الشؤون الدينية في بعض الدول، وقد أشرنا فيما سبق من البحث عن شهادة غير واحد من غير المسلمين عن دور الأوقاف التنموية لو استغلت أحسن استغلال، "إن التخلف واقع فعلي تعكسه الحقائق والأرقام؛ حيث أكثر من 3 بلايين نسمة يعيشون في العالم الثالث، كما وصفته دينيس جوليت عندما قالت، إن التأخر الحضاري يصد ويُفاجئ ويواجه الكثير من القذارة والأمراض والضياع والموت وغير ذلك، ولا يفهم أحد إن كان التأخر الحضاري سيبقى له مجرد بند إحصائي يعكس من خلاله الدخل المنخفض والإسكان الفقير والوفيات المبكرة والبطالة المقنعة أم لا" (تودارو، 2006)

ارتفاع نسبة البطالة في الدول العربية خاصة، من أكبر العوائق التي تحول دون تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، والتي تؤدي بدورها إلى تراجع مستوى الاقتصاد في هذه الدول، مما يؤدي بها إلى الاستدانة الخارجية، والتي بدورها تحميل عديد السلبيات على الجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

لذلك كان نظام الوقف والنظام الاقتصادي الإسلامي من أنجع الأنظمة التي تُساهم في رفع مستوى الدخل الاجتماعي والاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي، إضافة إلى تقليل الأزمات والدون على المستوى المحلي والخارجي في ظل تفادي المخاطر الربوية، ولهذا فقد يسمح تثمين العمل الخيري والوقف ببعث قيم التضامن والتكافل الاجتماعيين وتحقيق التنمية الشاملة.

وفيما يلي نستعرض هذا الجدول الذي يُبين بعض صور الضعف اتجاه المسؤولية الاجتماعية التي تعرفها بعض الدول العربية، ونتيجة لذلك يبقى دور الوقف المغيب أو الذي يعرف تراجعا في مختلف صور المسؤولية الاجتماعية صاحب الأثر، لهذا كان الاهتمام بالمؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من بين الجوانب التي توجه اهتماماً بالأوقاف، من خلال أشكاله المتعددة، كصدقات التطوع التي يندرج ضمنها الوقف، وتمويل المشروعات الوقفية الاستثمارية وتشجيعها لمعالجة مختلف الظواهر الاجتماعية كالعجز في توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية ومناصب الشغل وغيرها، فالوقف أحد الحلول في ذلك

جدول رقم (2) يوضح معدل البطالة والتضخم ونسبة الديون الخارجية للناتج المحلي لبعض الدول العربية خلال الفترة من 2011 حتى 2012

الدولة	معدل البطالة		معدل التضخم		نسبة الديون الخارجية المحلى الإجمالي	
	2011	2012	2011	2012	2011	2012
مصر	12.1	12.3	8.6	11.1	14.9	15.2
الأردن	12.9	12.2	4.4	4.7	61.1	56.7
تونس	16	18.9	3.5	5.5	48.3	55.7
فلسطين	20.9	22.8	–	–	–	–
السودان	12	10.8	18	35.5	57.8	66.1
اليمن	18	ـ	19.5	10.9	19	20.7
الجزائر	15	15.5	7	10	12	15

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، 2013

ونظراً لما آلت إليه بعض الظروف والصور الاجتماعية لمختلف الدول من تعطيل للطاقات والثروات ، فإنه لابد من السبل والوسائل التي تنظر لإيجاد الحلول التي تساهم في معالجة الفقر والبطالة، "ومنها إنشاء مؤسسات وقفية في مجالات إنتاجية، تضمن الاستثمار وتبني ثروة إنتاجية، ووضع خطط مستقبلية في مختلف الدول مع الاعتماد على ما يُعرف بالخطط الإنمائية لخمس سنوات أو عشر، فيكون الوقف علاج ناجح في ذلك" (الزحيلي، 2006 - 1427، صفحة 168)، ووضع احتياجات الدولة أو المجتمعات ضمن أولويات هذه الخطط، وتوجيه الراغبين في وقف أموالهم لخدمة هذه الخطط، وفرص العمل بما يعود بالنفع

ويجدر التسجيل أن البُعد الغائب للتنمية المستديمة في تأصيلها النظري وتطبيقاتها العملية إذن هو البعد الديني، الذي يُعتبر من أقوى دوافع المجهود التنموي؛ غير أن بعض الدراسات تُدرجه ضمن البعد الاجتماعي بالرغم من تبين أهميته في تأكيد إنجاح التنمية المستديمة، حيث ثبت معنى الاستدامة منذ أزمان ممتدة في الفقه الإسلامي، الذي أكد على مبدأ صيانة الموارد وحفظ حياة النوع الإنساني الذي هو محور التنمية وغايتها لتحقيق التوازن المجتمعي" . (السدحان، 2011، صفحة 2)

3 : المحور الثاني: الأهمية الاقتصادية للوقف من خلال دعم المشاريع و توظيف الصيغ التنموية:

شكّل الوقف أساسا قامت عليه جميع المؤسسات الخيرية في بلاد المسلمين، وكان يُنفق للمشروع من دخله لاستمرار تشغيله، فقامت المنشآت الخيرية بدورها في خدمة المجتمع باستمرار، وقم بدور مهم في تطوير المجتمعات الإسلامية اقتصادياً واجتماعيا وعمرانياً، فقد امتد تأثيره ليشمل معظم أوجه الحياة في العديد من الجوانب.

ومن خلال الإدارة الصحيحة، مثلت الأوقاف وما تزال؛ ركيزة اقتصادية أساسية في البناء الحضاري للبلدان الإسلامية، فقد كان لذلك النظام أثاره الطيبة في إثراء الكثير من جوانب البناء الحضاري ومن ضمنها كذلك جوانب التنمية، وهذا الدور المتميز

الذي يُشيد به التاريخ للوقف، حين حفظ للمجتمعات الإسلامية حيويتها وأسهم في ازدهار الخدمات والمشاريع فيها (الحداد، إرضاء بن مختار، و ذو الكفل، 2023، صفحة 9)

باعتبار أن الوقف مجال تنموي حيوي فإنه يتطور دائماً وفق السياسات الاقتصادية المنتهجة، ومن خلال الصيغ والرؤى الاستراتيجية التي تخدم هذا المجال، و كذلك بفضل التقدم السريع لأبعاد التنمية المستدامة، وبما أن الوقف له يخدم الاقتصاد الإسلامي وله علاقة وطيدة بالمؤسسات المالية والمصارف الإسلامية، فإنه يؤثر ويتأثر معها، مشكلاً بذلك حلقة تكاملية تؤدي وظائف متعددة، وتخدم المجتمع ومصالحه العامة، والوقف يهتم بأبعاد كثيرة تخص الجوانب التنموية للمجتمع، كتوفير الموارد المالية، وتمويل المشاريع الإنتاجية، والاستثمار في الأصول والموارد المتاحة والعمل على توزيعها بكفاءة مضمونة،" بل ويعتني بالدرجة الأولى بالعنصر البشري، وتطوير الحياة الإنسانية، بل وجد الوقف أساساً لأجل الإنسان، وهو يتفق مع مضمون التنمية المستدامة وهما يهدفان إلى نفس المقصد في هذا الجانب". (عادل، 2012، الصفحات 3 - 5)

ثم إن التنمية المستدامة هي من وجهة نظر إسلامية متعددة الأبعاد والأهداف لأنها تُحقق التوازن بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي، " كما وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد واعتبار الإنسان مستخلف في الأرض له حق الانتفاع بالموارد وتنميتها وفقاً لحاجات الحاضر دون إهدار حق الأجيال القادمة؛ إذا هي في نفس الوقت تفرض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل " (Gendron, 2007, p. 126) فكما هو معروف، فإن الوقف يُسهم في تحسين نوعية القوى العاملة في المجتمع، من خلال ما يوفره من فرص متنوعة لتعلّم المهن والمهارات متعلقة بالمشاريع الوقفية، الأمر ينعكس على كفاءة القوى العاملة في المجتمع، وبالتالي المساهمة في توفر فرص عمل جديدة لتلك الفئات، كما يُساهم في تحقيق ميزة التخصص والتي تساهم في رفع الإنتاجية وزيادة الابتكار". (الشمري، 1435، صفحة 135)

3 ــ 1 تفعيل الخطط والسياسات التنموية في المناطق الحضرية والريفية:

حيث تُعتبر المناطق الحضرية أو الريفية بمثابة أماكن للإقامة والتجمعات السكانية والعمرانية لابد لها من تنمية تساعدها على الارتقاء وتحسين أوضاعها على المستوى المعيشي والصحي والتعليمي، وجميع المرافق الضرورية لاستمرارية الحياة، ومن أهم أبعادها:

أ ــ تنويع مصادر الدخل في المناطق الريفية، بحيث يتم تدبير فرص عمل ذات مردود مادي في مشروعات وأنشطة متنوعة بجانب النشاط الزراعي الرئيسي.

ب ـ إعداد اليد العاملة في مختلف أعمال الإشراف والرقابة والإدارة، فضلاً عن الخدمات الإنتاجية والتوزيعية بما يُسهم في تشكيل طلب كبير على الأيدي العاملة بالمجتمع. وحركة الوقف تُسهم في امتصاص اليد العاملة والتخفيف من البطالة ومن أبرز أشكالها تمويل الحرفيين بتوفير المعدات ورأس المالي التشغيلي، وبالتالي يمكن دعم وتطوير قطاع الصناعات الصغيرة التي سوف تستوعب جانباً مهما من العاطلين عن العمل.

دعم المؤسسات الصغيرة والأسر المنتجة والصناعات الغذائية المنزلية كالمربيات ومجالات تربية الدواجن، وتوفير البيض ونحو ذلك

ب ـ استغلال الطاقات البشرية خاصة فئة الشباب من المشاركة في إقامة مشروعات صغيرة تتوافق وإمكانيات المناطق الريفية ومجتمعاتها، من أجل دفع عجلة التنمية.

ت ـ مد وتوزيع المرافق العامة إلى المناطق الصحراوية والتجمعات الريفية، ومساعدتها على تحسين ظروف الحياة بمختلف الإمكانيات والإمدادات المقدمة، خاصة مشاريع التمويل فيما يتعلق بالزراعة والصناعة وغيرها.

ث ـ إقامة المشروعات الصغيرة في البلدان العربية الإسلامية في الريف والمدن الصغيرة مما يقلل النزوح من الريف إلى المدن الكبرى، ويسهم في تحقيق التوازن الجهوي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث يُنظر إليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق كونها مشاريع لا تتطلب استثمارات عالية (دراجي، 2011، صفحة 10)

3 ــ 2 دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

حيث يُعتبر الوقف من القطاعات المهمة في تمويل المجالات التنموية بشكل منظم وآلي، فبفضل سياسة التمويل والدعم الذي تُقدمه المؤسسة الوقفية لإنشاء مشاريع استثمارية تلبي حاجيات المجتمع ورغباتهم فبالمقابل تتيح لهم الحصول على فرص عمل بالنسبة للعاطلين عن العمل وحاملي الشهادات الجامعية، الذين يفضلون اللجوء إلى الاعتماد على أنفسهم بدل البحث عن وظائف لدى الدولة من المناصب والمسؤوليات، مما قد لا يُساعدهم على تحقيق أهدافهم وميولهم، على عكس العمل في المؤسسات التي يتم انشاؤها من طرفهم، أو تكون من طرف المؤسسة الوقفية خصيصاً لهم من أجل تقليد أرباب العمل وتطوير ذواتهم وخبرتهم بفضل هذه المشاريع التنموية التي يتبنونها.

ذلك لتعزيز مكانته ضمن الأبعاد الحقيقية في تحقيق التوازن بين مختلف المصالح العامة للتنمية المستدامة، ما يساهم في تمويل مختلف القطاعات الأخرى، الصناعية والخدمات، ومجال البيئة، وتحقيق أفضل صور المسؤولية الاجتماعية والرقي بالميادين والنواحي المتعلقة بمجال التنمية، لاسيما الجانب التشغيلي والمالي، والحد من مختلف المشاكل الاجتماعية، من الفقر والجوع والبطالة وتوفير الغذاء والاكتفاء الذاتي، والمساهمة في تحقيق العوائد المالية للخزينة، يراعى فيها النهوض بالنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وتوظيف العقود والصيغ المالية في مجال الاستثمار، مع الحفاظ على المكاسب والموارد الطبيعية والثروة لصالح الأجيال القادمة.

3 ــ 3 اسهامات الوقف في دعم الجانب الاقتصادي والاجتماعي:

يُعتبر الوقف من سمات المجتمع الإسلامي ومن أبرز نظمه في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (شحاتة، 2004، صفحة 73) هذا وبالنظر إلى التصنيف الاقتصادي الحديث فإن الوقف يدخل لا محالة ضمن القطاع الثالث لأنه في أصله عمل خيري في صورة صدقة جارية يسعى صاحبها إلى حبس الأصل وتسبيل الثمرة. ولذلك فإنه من الأهمية بمكان الاهتمام بالقطاع الوقفي كمؤسسة تخدم المجتمع المسلم وتخفف الأعباء عن الدولة بالتكفل بفئات عريضة، وتساهم في إعادة توزيع الدخل بما يخدم أهداف العدالة الاجتماعية التي ينشدها المجتمع المسلم، وتحقيقه من خلال ضمان توزيع غلة الإنتاج حين عمل الوقف على إعادة توزيع المداخيل بين طبقات المجتمع مما أدى إلى عدم حكر الثروات بأياد محدودة

أ ــ توفير الأمن الغذائي، وتحقيق الحاجيات الأساسية، بل حتى بعض المحسِّنات للفقراء: فقد ساعد الوقف على مرّ العصور على توفير الحاجيات الأساسية ، بل حتى بعض المحسنات للفقراء والمحتاجين من خلال الوقف الخيري الخاص بهم ، ومن خلال التكايا

و الخاناهات التي كانت تقدم لمن يسكنها من الفقراء ما يحتاجونه من الملبس والمأكل والمشرب والمنام ، ومن المعلوم بداهة أن الفقر والعوز والحاجة من أهم معوقات التنمية ، والنهضة الشاملة.

ب ــ توزيع الثروة وتقليل الفجوة بين طبقات المجتمع: للوقف دور مهم في هذا المجال حيث يقدم الأغنياء بعض أموالهم للوقف على هؤلاء المحتاجين والمستحقين ، وبالتالي ينتقص في الظاهر جزء من أموالهم، ويضم إلى أموال المحتاجين بما يرفع مستوى معيشتهم، ومن هنا فإن الوقف (مع بقية الوسائل الأخرى للتوزيع) يؤدي إلى توسيع القاعدة الوسطية وتقليل الفجوة بين طبقات المجتمع، ويخفف من غلوائه.

ج ــ.توفير التعليم المجاني للفقراء: من خلال المدارس والجامعات التي وقفها المسلمون، ووقفوا لها أموالاً ضخمة للإنفاق عليها، وبذلك يتوافر التعليم المجاني للفقراء والمحتاجين ولأبنائهم وبناتهم، وهذا بلا شك يؤدي إلى التنمية البشرية الحقيقية،

د ــ توفير الأمن الصحي للفقراء والمحتاجين: من خلال المستشفيات (بيمارستان) التي بناها الواقفون والتي تفتخر بها حضارتنا إلى اليوم بعظمتها وخدماتها وأنظمتها ، وللصحة دور كبير حتى في تنمية الموارد، إذ الأمراض تكلف المجتمع مبالغ كبيرة إضافة إلى تأثر الإنتاج بها تأثراً كبيراً.

هـ ــ رعاية الأيتام وكفالتهم وتربيتهم: من خلال الوقف الخاص بهم، أو الوقف العام للفقراء والمحتاجين ، حيث ساعد ذلك على الحفاظ على ثروة كبيرة للأمة لا يستهان بها تحولت إلى طاقات نافعة ومنتجة بدل أن تتبعثر فتتعثر ، بل تتحول إلى طاقات هدم وفساد.

و ــ توفير عدد من الوظائف: من خلال النظار والموظفين والمشرفين ونحوهم في المؤسسات الوقفية والمساجد، ونحوها، وهو عدد كبير لا يستهان به، يتخصصون في تلك المجالات ويتطورون.

ز ــ المساهمة في تطوير العمل الخيري في المجتمع الإسلامي: من خلال العمل المؤسسي للجمعيات والمؤسسات الوقفية، وزيادة عدد قنوات العون وزيادة فاعليته.

ح ــ المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وزيادة عوامل الإنتاج كمّاً ونوعاً، واستيعاب التقنية الحديثة، وزيادة الموارد من خلال الاستثمار .

الشكل(1): يُبين عملية التنمية والاستثمار الوقفية في تمويل المرافق الاجتماعي.

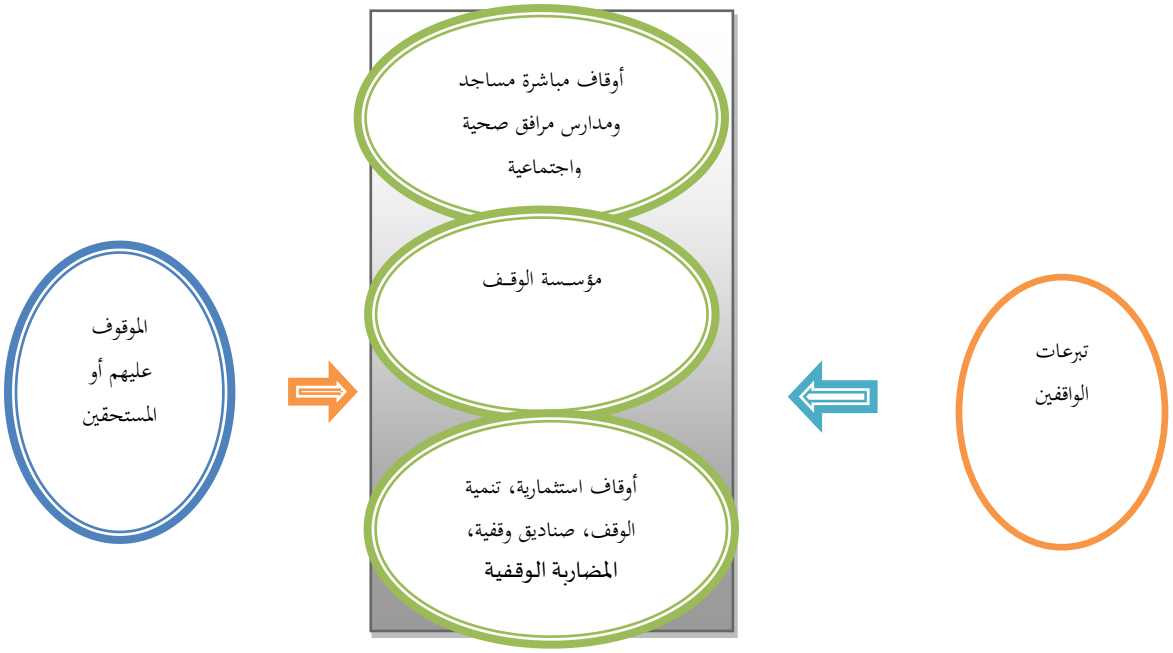

د. هشام سالم حمزة، الصيغ التمويلية، الوقف النقدي وتمويل الاستثمار الوقفي أكتوبر 2017م.

3 ـ 4 دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية والمؤسسات الصغيرة في:

هنا يبرز دور الوقف من خلال القيمة التي يُقدمها لتشجيع المشاريع الاستثمارية، من خلال الاستفادة من إمكانياته الواسعة حتى تُلبي حاجات المجتمع للمساهمة والنهوض بمختلف البرامج والأنشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية والزراعية، بهدف دعم حاجات المجتمع المتزايدة، والمشاركة في التنمية التي تتضمن دعم المؤسسات الخيرية والفئات المعوزة ومساعدتهم، إضافة إلى توجيه جزء من الريع لصالح المؤسسات الناشئة والمشاريع الاستثمارية التنموية بطرق مختلف كالقرض الحسن وغيره، وفي نفس الوقت استثمار الموارد الوقفية وإدارتها قد تحقيق العائد والريع الذي يُمكّن مؤسسة الوقف من الاستمرار في تقديم خدماتها النفعية للمجتمع، من أجل التخفيف من البطالة والفقر ودعم مختلف أطياف المجتمع، وتقليص الأعباء والنفقات على الدولة.

وتبرز أهمية ومزايا دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية والمؤسسات الصغيرة من خلال:

3 ـ 4 ـ 1 توفير القروض:

يتم ذلك بمنح قروض لمختلق القطاعات كالزراعة والصناعة، إذ أن المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تُعاني من التمويل يمكن لعائدات الوقف تمويلها مما يُساهم في توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي، وهذا يؤدي بدوره إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويعمل على استحداث فرص عمل جديدة مما يُقلل من معدلات البطالة ويزيد من مستويات التشغيل.

القرض الحسن: حيث توجد أنشطة استثمارية بسيطة يحتاج أصحابها إلى التمويل لضمان استمرارها، لذا فقد يلجأ صندوق الوقف إلى تقديم قرض حسن إذا ثبت لديه ضرورة الحفاظ على تلك الوظائف المرتبطة بذاك النشاط البسيط الذي يحتاج إلى هذا النوع من التمويل وأسلوبه.

الأسلوب الأول: الإقراض منه لأصحاب هذه المشروعات قرضا حسنا لتمويل رأس المال الثابت لشراء الآلات أو لتمويل مستلزمات الإنتاج على أن يسدد هذا القرض على أقساط، ومدد مناسبة. بحيث يعطى فترة سماح حتى بداية الإنتاج والتسويق.

الأسلوب الثاني: تمويل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأساليب المشاركة أو المضاربة، أو بالائتمان التجاري بالمرابحة، والسلم والاستصناع، والإجارة والتي يستفيد بها طالب التمويل من الحصول على المال اللازم، ويستفيد الصندوق الوقفي بحصته من الأرباح التي تستخدم لمساندة رأس المال، أو الإنفاق في وجوه الخير.

وبالنظر لحجم الموارد التي كانت تتوفر عليها المؤسسة الوقفية، والتي تم تقديرها في مطلع القرن التاسع عشر بحوالي ثلث الأراض المزروعة في مصر وتركيا والسودان وفلسطين وسوريا والعراق الجزائر والمغرب، فذلك دليل على أن الوقف مؤهل لمكافحة البطالة إذا ما تم إحياؤه، واستثمار مورده وفق صيغ متطورة". (لمعاشي، 2013، صفحة 10)

دعم مختلف المؤسسات بحيث يؤدي بذلك إلى تنشيط الطلب، ومنه يؤدي إلى زيادة العرض وعن طريق هذا الأخير يرفع من مستوى تمويل المشاريع الاستثمارية من مواردها، وبتوظيف مختلف الصيغ الاستثمارية يُمكّن هذه المؤسسات من خلق زيادة تراكمية في مواردها ومداخلها، وبدوره يؤدي إلى زيادة في الكم والنوعية للخدمات الاقتصادية والاجتماعية المقدّمَة.

وبهدف دعم تعبئة الطاقات البشرية والمادية في الدول العربية والإسلامية، بالسعي نحو استخدام الوقف في هذا الإطار، إذ نستطيع من خلال بعض الطاقات المتاحة نظراً لكون الوسيلة تُساهم في التعبئة الكلية.

3 ـ 4 ـ 2 تمويل الوقف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخدمة أغراض التنمية المستدامة.

يهدف الوقف إلى تعزيز قدرات التنمية المستدامة، من خلال دعم وتمويل مختلف المؤسسات ذات الاستثمار في مختلف الميادين، الصناعية والزراعية والخدمية، باعتبار أن المشروعات المصغّرة والمتوسطة هي النمط الغالب في مختلف البلدان العربية بنسبة 99% من قيمة النشاط الزراعي و الصناعي، في مصر تساهم حوالي بنسبة 80%، من إجمالي القيمة المضافة التي يُنتجها لقطاع الخاص، ويعمل به حوالي ثلثي القوة العاملة، أما الكويت فيشكل هذا القطاع ما يقرب من 90% من المشروعات الخاصة العاملة ما يضم عمالة تُقدر ب نحو 46% من قوة العمل، وفي لبنان تُشكل هذه المشروعات أكثر من 95% من إجمالي المشروعات، وتُساهم بنحو 90% من مناصب الشغل، وفي دولة الإمارات شكّلت المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو 94.3% من المشروعات الاقتصادية في الدولة، وتشغل نحو 62% من القوة العاملة، وتُساهم بحوالي 75% من الناتج الإجمالي للدولة، كما ساهمت هذه المشروعات بنحو 96% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2005 في اليمن، بحوالي 77% في الجزائر، ونسبة 59% في فلسطين، ونسبة 25% في السعودية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2006، صفحة 10).

ويعتمد الأمر على تقرير التدريب كعنصر ضروري، واعتماد الأفراد على المشاركة الشعبية وتنمية مجالات الوقف لتفعيل التنمية المستدامة على أرض الواقع. (valadbigi & shahab, 2010, p. 547)

3 ـ 4 ـ 3 العمل على تقليل حجم البطالة:

تظهر أهمية الوقف من خلال التحسين من الدخل من حيث تنويع المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الوقفية بما تدره من مال وتمويل لمختلف الأعمال الأخرى ، الصناعية والزراعية، لتكون وسيلة مهمة في امتصاص الأيدي العاملة من خلال توفير فرص العمل، وكذلك من خلال توفير المشاريع الصغيرة وتمويلها من خلال الصكوك الوقفية، كما تسعى إلى دعم العملية الإنتاجية، بحيث تتيح الفرصة كذلك لمختلف أصحاب المهَن والحِرف والمهارات لإنجاز المشاريع التنموية القائمة على المشاركة بالتمويل وتحصيل الأرباح، والاستثمار في نوعية وكمية العامل البشري، والقدرات الإنتاجية للأيدي العاملة، وتخصيص نسب معتبرة من عائدات المشاريع الوقفية على المجتمع بكافة شرائحه، ومن جهة أخرى فإن ارتباط الجانب الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية الصغيرة بالجانب الاجتماعي يجعل فرص العمل أكثر توفرا على مستوى الأفراد، فكثيرا ما ترتبط مثل هذه المشاريع بالعائلة وتوفر فرص عمل لأفرادها، دون الحاجة منهم للعمل بشهاداتهم ومؤهلاتهم ضمن للوظائف المتاحة في القطاع العام للدولة

3 ـ 4 ـ 4: تفعيل الرؤى والصيغ الإسلامية في الوقف من خلال النظام الاقتصادي والصيرفة الإسلامية:

العمل على إحياء أسس النظام الاقتصادي الإسلامي بإعادة تفعيل صناديق الزكاة والصناديق الوقفية، خاصة مع عجز الدولة على تغطية جميع القطاعات، ومع مشروع الصيرفة الإسلامية الذي تبنته الجزائر في سنة 2020، سيفتح آفاقاً كبيرة تُسهم في مجال دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية ومنح القروض الغير ربوية والسكنات، وغيرها من المزايا لتغطية الاحتياجات الضرورية للمجتمع، في هذا الصدد جعلت الجزائر سنة 2013م الوقف؛ حيث قامت بضبط الوضعية المالية من خلال التقارير المالية الثلاثية، تحين قيمة إيجار الأملاك الوقفية، والبحث عن الأملاك الوقفية ما سمح لها باستثمار الوقف من خلال مجموعة من المشاريع كمشروع بناء مركز تجاري بوهران".

والتمويل الوقفي لأي نشاط دولي أو داخلي يُسهم في تقوية رابطة الأخوة الإيمانية وإضعاف مضاداتها، وهذا التمويل الوقفي هو من جنس التمويل الزكوي المخصص لمصرف المؤلفة قلوبهم الذي يدخل فيه صرف سهم من أموال الزكاة لتأليف قلوب طوائف مجموعة من المسلمين، وطوائف من غيرهم عند فريق من الفقهاء" (ياسين ، 2016، صفحة 119).

ويتجلى ذلك من خلال العمل بالاعتماد على صيغ التمويل الإسلامي يُمكّن هذا الاستفادة منه في دعم وتنمية المشاريع الاستثمارية وتوسيع مجالاتها من طرف موارد الوقف وأعيانه بالآليات والصيغ المتمثلة في المضاربة والمشاركة والاستصناع والمرابحة، وغيرها.... ولذلك فإن الوقف ما هو إلا صورة تجمع بين الادخار والاستثمار معاً، ومن ثم يزداد الاستثمار الكلي وتزداد ثروة المجتمع وإنتاجيته ومن ثم ترتفع الرفاهية ويزداد النمو الاقتصادي والاجتماعي بسبب المنافع المتولدة من استثمار أموال الوقف. ومثال ذلك:

والمضاربة: المضاربة صيغة تمويلية استثمارية تقوم على المشاركة بين المال والخبرة والعمل، بأن يُقدم شخص المال إلى الآخر ليستثمره على أن يكون الربح بالنسبة بينهما حسب الاتفاق، وتُستخدم صيغة المضاربة في تنمية أموال الوقف عن طريق المصارف الإسلامية، والاستفادة من أرباح أموال المضاربة في تأسيس شركات ومؤسسات وقفية جديدة وصيانة الأوقاف القائمة، بعد الوفاء بتحقيق شروط الواقفين" (محارب، 2011، صفحة 73).

اليوم شاع وانتشر وقف النقود، بحيث تُجمع النقد السائل في الأوقاف، وقدّم العلماء المعاصرون والمتأخرون شركة المضاربة أو القراض وسيلة استثمارية حديثة للوقف، وأدت دورها بشكلٍ فاعل.

المشاركة: تعني المشاركة أن يشترك اثنان أو أكثر بحصة معينة في رأس مال يتجران به كلاهما والربح يوزع على حسب أموالهما أو على نسبة يتفق عليها عند العقد، وتختلف صيغ المشاركة المستخدمة في المصارف الإسلامية وأنواعها باختلاف مدة كل منها وتقسم صيغ المشاركة إلى مشاركات قصيرة الأجل ومشاركات طويلة الأجل" (حربي، 2012، صفحة 164)

4 ـ أما الآليات المعاصرة في التمويل الوقفي:

أ ـ الأسهم الوقفية: حيث يقوم نظام الأسهم الوقفية على شراء الأفراد والمنظمات عدد قليل من الأسهم بسعر بسيط في متناول عامة الناس، وتُقدم الأسهم للعامة في صورة شهادات تُفيد بالقيمة المتبرع بها، وتُخصص الأسهم المباعة لأغراض خيرية، ومن ثم لا يأخذ المتبرع أي إيراد أو أرباح، ويمكن القول إن أبسط صور هذه الطريقة هو لجان جمع التبرعات لبناء وقف خيري، مثل بناء مسجد أو مستشفى أو دار أيتام، تقوم التبرعات النقدية من المحسنين، وتكون القود المجموعة لها حكم الوقف منذ لحظة جمعها من قبل اللجنة". (الفقي، 2013، صفحة 195)

ب ـ وقف النقود في محافظ استثمارية: تقوم على فكرة المضاربة أو على فكرة إجارة المدير؛ حيث تقوم إدارة واحدة باستثمار أموال مجموعة متنوعة من أصحاب رؤوس الأموال فتكون النقود موقوفة عند الشراكة أو المؤسسة التي تستلمها، أو التي تُديرها، ويوزع عوائدها وأرباحها على جهات البر والأغراض المعينة التي يُحددها الوقف.

ج ـ **التمويل بالصيغ التجارية المباحة:** حيث يقوم التمويل بالصيغ التجارية المباحة على أساس الائتمان التجاري كالبيع بالأجل وبيع السلم، أو على أساس المشاركة في الربح والخسارة كالمضاربة والمساقاة، ويمكن للمؤسسة الوقفية استخدام هذا الأسلوب لتمويل الموقوف عليهم من أصحاب المِهَن والحِرَف لشراء أدوات العمل والإنتاج من المعدات والآلات لممارسة مهنهم وحرفهم، ومن الأمثلة التطبيقية لصيغ التمويل على أساس الائتمان التجاري التأجير التمويلي" (نقاسي ، 2018، صفحة 27)

4 ـ 1 الأبعاد الاقتصادية للوقف من خلال الصيغة التمويلية:

فالوقف من خلال صيغه وآلياته التنموية وأبعاده ومجالاته عالج الحياة الاقتصادية لأفراد المجتمع بمنظور جديد، وقد تجلى ذلك في نواحي عدة منها:

1 ـ تدعيم الموازنة العامة للدولة: من خلال إقامة المشاريع الاقتصادية الخيرية من خلال الوقف المباشر والوقف الاستثماري.

2 ـ تعزيز العمل المستدام بخلق مناصب شغل دائمة والتخفيف من البطالة، مما يُسهم الوقف في العملية الإنتاجية وفي تمويل التنموية وتوفير فرص العمل والتخفيف من عجز الموازنة وتنشيط التجارة الداخلية والاقتصادية والبينية التحتية في الكثير من الأماكن والمناطق، وكذا دوره في تخطيط المدن وإنشائها.

3 ـ تمويل التنمية الاقتصادية للدولة بما يوفره من الأموال الوقفية والمشاريع الإنتاجية، وتقليل الأعباء الملقاة على عاتق الدولة، وتطوير الصيغ والأدوات الداعمة للموارد الوقفية وتنميتها.

4 ــ تخصيص مداخيل مستدامة للفئات الفقيرة والمعوزة والمحتاجة، لتلبية حاجياتهم الأساسية، حتى لا يتكففون الناس أعطوهم أو منعوهم.

الشكل رقم (2): مخطط يُبين المفهوم الاقتصادي للوقف.

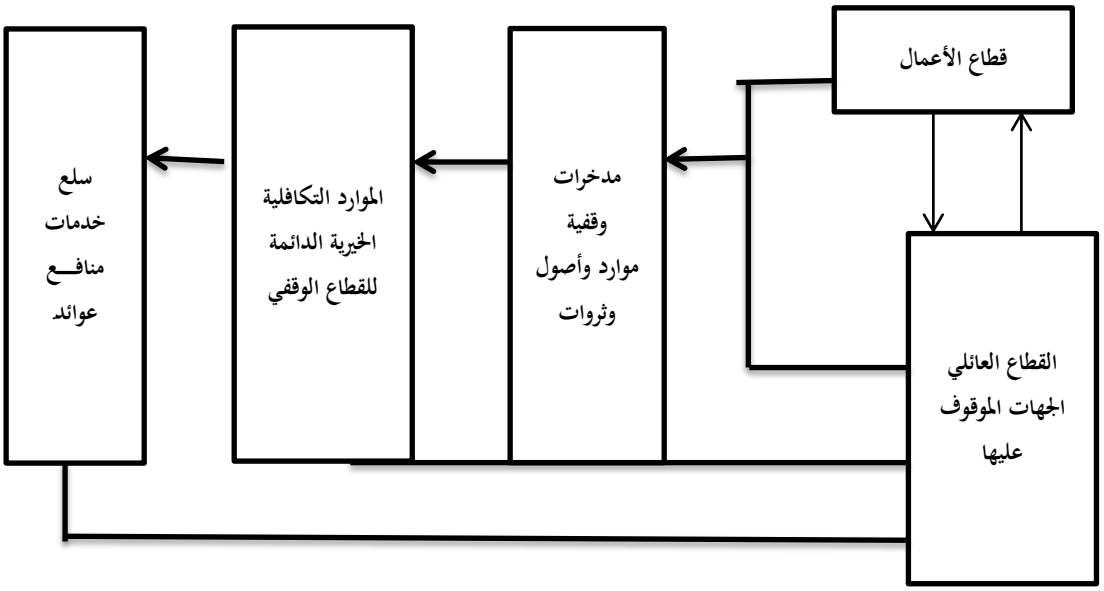

المصدر: صالح صالحي، المنهج التمويلي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 2006، ص 639.

هنا .زيادة مقدار الناتج الإجمالي المحلي حيث يُسهم الوقف في تحويل قسم مداخيل الفئات القادرة إلى الميسورة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي على مختلف أنواع السلع والخدمات في الاقتصاد، وهذا يُساعد في زيادة حجم الناتج الإجمالي للدولة

خاتمـــــة:

نستنتج مما سبق أن الوقف كان نظاماً حضارياً ومكسباً دينياً ساهم وبشكلٍ كبيرٍ ، وساعد المجتمع الإسلامي على تحسين أوضاعه من كافّة الجوانب الحياتية، الدينية والاجتماعية والتعليمية والصحية والاقتصادية والثقافية، بل وحتى فيما يتعلق بالمرافق العمومية الضرورية، وهذا هو التأثير الواضح للوقف، من حيث مساهمته الفعّالة في التنمية المستدامة، من خلال دعم الأغراض الاجتماعية والاقتصادية واضطلاعه بالكثير من معانيها والمحرك الأساسي لتطورها، مما أدى بالمسلمين وحتى الغرب للتفكير بتفعيله بالشكل الأنسب، حيث تحققت فيه العلاقة من حيث التصور الإسلامي لطبيعة المجتمع، من توفير فرص العيش الحسنة وارتباطه بالقطاعات والعمل الخيري، وحتى تشجيع الاستثمار والمشاريع الصغيرة من خلال الصيغ التمويلية لتطوير ذاتها وفاعليتها لخدمة المجتمع والاستجابة لمطالبه والمؤسسة الوقفية في آنٍ واحد.

كما ساهم من خلال ذلك في التنمية المستدامة بدعم الأغراض الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة الكبيرة في تخفيف العبء عن الدولة بمعالجة الفقر والبطالة، وتقديم الحلول الاقتصادية الجذرية، المتمثلة في التمويل وتوفير رؤوس الأموال لتدعيم

مختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات، بتوظيف الصيغ والأساليب المستحدثة في مجال الوقف، كالصناديق والأسهم الوقفية، إضافةً إلى المعاملات المالية الأخرى، كالمضاربة وغيرها في دعم جوانب التنمية المستدامة بشتى أبعادها.

النتائج:

1 ـ التنمية الوقفية كانت شاملة من حيث التطور العمراني والاجتماع البشري، من خلال تحسين نوعية الحياة وتمويل كافة المجالات المتعلقة بالمجتمع الإسلامي، من حيث تعزيز العمل الوقفي في الخدمات الاجتماعية وضمان مساعي استمراره وديمومته.

2 ـ مجال الوقف لا يقتصر على جانبٍ معينٍ، بل يرتبط بجميع مناحي الحياة ، فهو ركيزة من الركائز الأساسية في بناء المجتمع وتحسين أوضاعه من حيث التعليم والصحة ومعالجة الفقر والبطالة، فهو بذلك مساهم كبير في علمية التنمية والنهضة.

3 ـ بالنظر إلى الكم الهائل من الأوقاف في مجالات العقار والأراضي والمباني والمحلات التجارية وغيرها نرى أن يشكل مورداً هاماً وأساسياً لتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والقطاعات الخدمية، ما يؤثر في أبعاد التنمية المستدامة التي تتميز بالتوازن والشمول في الفكر الإسلامي وتحكمها الضوابط الشرعية لأنها تسعى لتحقيق البعد الروحي للإنسان وكيانه.

4 ـ يُعتبر الوقف أداة لتجميع الأموال واستثمارها كما في صورة الصناديق الوقفية والمحافظ الاستثمارية من حيث الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، وتفعيل الدورة الاقتصادية، وما تُوفره من فرص عمل ومهن ومهارات لمحاربة البطالة والفقر ورفع مستوى المعيشة وتقليل الفجوة الطبقية.

أهم التوصيات:

1 ـ رغم ما شهده الوقف الإسلامي في الماضي من نهضة وازدهار حضاري وتأثير في حياة المجتمع والمدن والجانب العمراني لها، إلا أنه ومع مرور الزمن تراجع مستوى الأوقاف بشكلٍ كبير ولم يعد له ذلك المثيل، وبالتالي فهو بحاجة إلى استراتيجية جديدة، وإدارة محكمة ليستأنف رسالته من جديد، خاصة مع توفر الإمكانيات.

2 ـ الوقف يتعدى في دوره المجال الديني من خلال بناء المساجد وصيانتها إلى مواجهة الفقر والأمية والمرض، ويُسهم في التعليم والبحث العلمي، وإقامة المدن والمرافق الضرورية العامة، لتطوير المجتمع وتمدينه، فواجب على المفكرين والعلماء والدعاة من تكثيف الوعي والتحسيس بضرورته ودور في حياة الناس ومعاشهم، وكذا أهمية التنمية المستدامة في الأوقاف

3 ـ تسهيل مشاركة المواكن العادي في تكوين أوقاف جديدة، عبر تيسير الإجراءات الإدارية الخاصة بذلك مع التركيز على دعم وتشجيع المشاركات الاجتماعية العامة والفعّالة للرفع من عائدات عالية ونافعة.

4 ـ محاولة تعميم التجارب الوقفية الناجحة في بعض البلدان الإسلامية والتنسيق بين المؤسسات الوقفية لها، لرفع سوية العمل الوقفي في مختلف بلدان العالم الإسلامي، فهناك حاجة إلى توجه مستقبلي يجعل الأوقاف تتبوأ مكانها المرموق المؤثر اقتصادياً واجتماعياً.

6 ـ الاستثمار في الأصول الوقفية وتنمية موارده من أهم طرق عمارة الوقف، ويكون ذلك بصيغ التمويل الإسلامي المتعددة لتجميع النقود كسبيل حسن لاستثمار الأموال الوقفية، والإنفاق على مختلف المجالات الضرورية الاجتماعية والاقتصادية والمساهمة الوقفية في تحقيق أغراض التنمية المستدامة.

المصادر والمراجع:

1. Gendron, C. (2007). vous avez dit développment durble. Canada: presses international polytechnique.
2. valadbigi, A., & shahab, G. (2010). sustainable devlopment and environmental challenges. *European journal of social sciences-vol.13*, 547.

3. أبو بكر الجصاص. (1994). *أحكام القرآن*. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.
4. أحمد الريسوني. (2014). الوقف الإسلامي مجالاته وابعاده. القاهرة – مصر: دار الكلمة للنشر والتوزيع.
5. أحمد الريسوني. (2014). *الوقف الإسلامي، مجالاته وأبعاده*. القاهرة – مصر: دار الكلمة للنشر والتوزيع.
6. أحمد علي أحمد – الحداد، أحمد إرضاء بن مختار، و مُحَمَّد عبد الغني ذو الكفل. (28 جانفي, 2023). تأثير الأوقاف الإسلامية في تطوير وتعزيز التنمية المستدامة. *المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة، الثامن*(الأول)، صفحة 17.
7. أحمد مُحَمَّد الجمل. (2006). *دور نظام الوقف الإسلامي*. القاهرة ـ مصر: دار السلام.
8. أحمد مُحَمَّد شريف. (1983). مؤسسة الأوقاف في العراق ودورها التاريخي المتعدد الأبعاد. *ندوة مؤسسة*. العراق.
9. السعيد بوركبة . (1996). *دور الوقف في الحياة الثقافية في المغرب*. المحمدية ـ المغرب: مطبعة فضالة .
10. السعيد دراجي. (2011). تفعيل دور مؤسسة الوقف والزكاة لتمويل المشروعات.
11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2006). *تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005*. الكويت.
12. جال الدين ابن منظور. (1979). *لسان الرب*. القاهر ـ مصر: دار المعارف.
13. حسن شحاتة. (2004). استثمار أموال الوقف. *مجلة أوقاف*(العدد السادس).
14. خالد الشمري. (1435). *الأوقاف الإسلامية كآلية داعمة للاقتصاد الوطني*. الرياض – المملكة العربية السعودية: دار السبيل المستقيم للنشر.
15. دراجي سعيد. (2011). *دور مؤسسة الوقف والزكاة لتمويل المشروعات*. جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة.
16. زيد مُحَمَّد الرماني . (11 12, 2016). مفهوم العمارة في الاقتصاد الإسلامي.
17. سمية جعفر . (2014). *دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة*. سطيف، جامعة سطيف، الجزائر.
18. عبد الرزاق عادل. (2012). تعزيز استفادة العالم من التوافق بين الوقف الإلاسمي والتنمية المستدامة. *مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي*، (الصفحات 3 – 5). جامعة قالمة ـ الجزائر.
19. عبد العزيز محارب. (2011). *الوقف الإسلامي، إدارة، اقتصاد، وإدارة وبناء حضارة*. الاسكندرية – مصر: دار الجامعة الجديدة.
20. عبد الله السدحان. (13 06, 2011). *الأوقاف وأثرها في دعم الأعمال الخيرية في المجتمع*. تم الاسترداد من http//iepedia.com/arab/?p=5076: http//www.iepedia.com/arab/?p=5076
21. عريقات حربي. (2012). *إدارة المصارف الإسلامية*. لبنان: دار وائل للنشر والتوزيع.

22.عمر عبد الحليم. (2006). نظام الوقف الإسلامي والنظم المشابهة في العالم الغربي. *الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية*، (صفحة 20). جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية.

23.فتيحة لمعاشي. (2013). الوقف وتمويل التنمية البشرية على ضوء التجربتين الإسلامية والغربية. *المالية الإسلامية*. تونس: جامعة صفاقس.

24.مُحَمَّد ابراهيم نقاسي . (2018). *الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل برامج التأهيل وأصحاب المهن والحرف*. جامعة ماليزيا، ماليزيا.

25.مُحَمَّد الرصاع . (1993). *شرح حدود ابن عرفة*. بيروت ـ لبنان: دار الغرب الإسلامي.

26.مُحَمَّد بن أبي بكر الرازي. (1999). *مختار الصحاح*. بيروت – لبنان: المكتبة العصرية.

27.مُحَمَّد سعيد الفقي. (2013). *نظام الوقف ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية*. القاهرة ـ مصر، جامعة عين الشمس.

28.مُحَمَّد نعيم ياسين . (2016). *الاستفادة من صيغة الوقف في حل المنازعات الدولية والوقاية*. عمان ـ الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

29.منذر قحف . (2006). *الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته*. دمشق – سوريا: دار الفكر.

30.ميشيل تودارو. (2006). *التنمية الاقتصادية*. المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.

31.نور الدين زمام، و نجاة يحياوي . (2017). الوقف والتنمية المستدامة. قسنطينة ، جامعة الأمير عبد القادر ـ قنسطينة، الجزائر.

32.(1433). *ها تعاني الأوقاف تراجعاً في البلاد الإسلامية وتتطور البلاد الغربية*. صحفية الشرق الأوسط اللندنية .

33.وهبة الزحيلي. (2006 – 1427). تأليف *قضايا الفقه والفكر المعاصر* (المجلد 1، صفحة 168). دمشق – سوريا: دار الفكر.